الرياض

الانفتاح على الشرق والأهمية الاقتصادية لإصلاح التعليم

د. حمد بن عبدالله اللحيدان

الحاجة تدعو إلى امتلاك قوى عمل جيدة التعليم حسنة التدريب وعالية المهارة لدعم مواقفنا تجاه الاقلمة والعولمة وهذا لا يمكن تحقيقه دون إعادة هيكلة التعليم واصلاحه بما يتناسب مع المتغيرات والمستجدات العالمية خصوصاً فيما يتعلق بعلوم العصر وتقنياته

لاشك أن هناك حاجة ماسة ودائمة لمراجعة الأولويات والمزايا التي ينبغي أن يبنى عليها التعليم، وذلك لأنه استثمار في رأس المال البشري من ناحية ولأن تكلفة التعليم وأرباحه من القضايا الجوهرية في اقتصاد التعليم. وهذا يوجب إعادة فحص البيانات والمعلومات ذات الصلة، خصوصاً في ضوء المتغيرات والظروف المستجدة سواء كان ذلك في الاقتصاد أو السياسة أو المجتمع. وهذه المتغيرات فرضتها زيادة عدد السكان، ووجود العمالة الوافدة، وقلة الأيدي الوطنية المدربة، ومتطلبات سوق العمل، والحاجة إلى التدريب وإعادة التدريب الجيد، وعدم توفر المعلومات والبيانات الدقيقة، هذا بالإضافة إلى مستجدات التجارة العالمية والتي هيمنت عليها قوانين وأحكام منظمة التجارة العالمية. كل ذلك يفرض أن يستجيب النظام التعليمي بشقيه العام والعالي بسرعة لتلك المتغيرات والمستجدات وذلك من خلال بناء قدرات وطنية تستطيع توجيه الموارد البشرية نحو سد تلك الثغرات وخلق فرص جديدة.

إن التنمية الوطنية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا في حالة توفر عدة شروط يأتي في مقدمتها وجود بنية تحتية تعليمية مناسبة تشمل المناهج والمدرسين والمباني المدرسية ومراكز الأبحاث والتدريب وأبحاث الانتاج مدعوماً ذلك بقدرات وطنية مدربة وكافية من معلمين وباحثين وفنيين ومهندسين وإداريين وقيادات إدارية واعية. إن التعليم الجيد والتدريب المناسب كفيلان بالحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

نعم إن العولمة أكثر من مجرد كلمة تتردد على الألسن، فهي قد أضحت حقيقة ملموسة، ذلك أنها تتميز بتقنيات وشبكات معلومات سريعة، مبنية على المعرفة وهذا يجعل لها تأثيراً على جميع الصفوف الدراسية وعربتها في ذلك الحاسوب وتقنيات الاتصال. اللتان لن يكون استخدامهما من قبل المعلمين والطلبة محدودين. وهذا سوف يؤثر في البنية التحتية، والأنماط السلوكية في النظم التربوية.

كل ذلك يشير إلى أن التعليم وهو المعني ببناء رأس المال البشري سوف يواجه تحدياً رهيباً يتمثل في تحمل مسؤولية إعداد الأفراد لمجتمع عصر المعلومات بكل ما يتطلبه ذلك من قدرة على ادارة المعلومات، والتقنيات وإعداد الموارد البشرية اللازمة، والابتكار، وتوفير التعليم للجميع، وتعزيز روح المواطنة، والمحافظة على القيم الثقافية والأخلاقية، والموازنة بين المحلية والعالمية، والتسامح، والحوار وقبول الآخر..

نعم إن نظرية المعرفة سوف تنتقل بسرعة باتجاه التطبيقات العملية التي تهدف إلى تعزيز المنافسة في الأسواق، وهذه لا يمكن أن تستوعب أو تستغل تجارياً إلا من خلال مجتمع معرفي قوي، وهذا أيضاً يفرض ضغوطاً على النظام التربوي لخلق نظام واسع النطاق من المعرفة العلمية للعامة، وهذا ما يجعل دفع المعرفة العلمية إلى الأمام ضرورة بحيث يصبح المجتمع بصفة عامة ذا معرفة علمية بحيث يدرك ما حوله وبالتالي يصبح ذا قدرة على التكيف مع العالم الجديد القائم على المعرفة.

إن التعليم متعدد الأبعاد سوف يمكن الناس من أن يكونوا على وعي بأنفسهم وبيئتهم، وأن يؤدوا دوراً إيجابياً في المجتمع. إن تقاسم المعرفة مع الآخرين ومعرفة كيفية التعايش معهم، وتقاسم الخبرات معهم، كلها أمور تفرض بعداً جديداً في عالم اليوم السريع التغير وذي العلاقات والمصالح المتشابكة.

بناء على تلك الإرهاصات وغيرها يتعين على المدارس والجامعات أن تتغير لمجابهة تحديات الاقتصاد القائم على المعرفة في عصر المعلومات. لذلك فإن من أهم واجبات مؤسسات التعليم المختلفة تخريج جيل مسلح بالمهارات الجديدة المطلوبة لسوق العمل الناشئ في عصر المعلومات. وإذا أردنا أن يصبح الطلبة مستخدمين أذكياء للتقنية والمعلومات فإن عليهم أن يتعلموا كيف يصبحون مبدعين

ومبتكرين. وهذا بالطبع لا يأتي إلا من خلال بناء مناهج علمية رصينة، وتقليل الكم في المقررات النظرية والوفاء بمتطلبات التعليم المناسب للقرن الحادي والعشرين والتي من أهمها:

* التركيز على علوم العصر ومخرجاتها وجعلها المحور الرئيسي في مناهج التعليم، ذلك أن تلك العلوم هي التي جعلت الغرب يتفوق ويبني القوة المادية التي جعلته يسود العالم اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، لذلك فإن على الأمة أن تكون قوية مادياً بالإضافة إلى قوتها الروحية ذلك أن المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف، وهذا هو الطريق الذي يجعل لهذه الأمة منعة وقوة تحميها من الابتزاز.

* إيجاد مدرسين أكفاء على قدر عال من المهنية، وأن يكونوا مستخدمين حذقين للتقنية، ومشرفين ناضجين، وباحثين، ومنتجين للمعرفة، وأن يستمروا في تدريب أنفسهم على كل مستجد يتعلق بتخصصاتهم مدى الحياة.

* استخدام وسائط متعددة تفاعلية يقوم بإعدادها علماء بارزون كما يوكل إنتاجها إلى أفضل دور النشر والبرمجيات.

* التوجيه والإرشاد يجب أن يقوم عليهما نخبة من المختصين، وذلك لكي يصبح الطلبة قادرين على الاختبار الصحيح حسب ميولهم وقدراتهم وهذا يجنبنا هدراً كثيراً من الموارد خصوصاً إذا أخذت الفروق الفردية في الذكاء بعين الاعتبار.

* العمل على جعل العمل في سلك التعليم والانتساب إليه مرغوباً، ومطلوباً، بل يصبح هناك منافسة حادة للفوز بموقع فيه، وهذان يتأتيان من خلال وجود حوافز ومميزات، تجعل الانخراط في سلك التعليم يكون مربوطاً بالكفاءة، واستمرار التعليم والتدريب، ناهيك عن ربط ذلك بطرق جديدة لتقويم المعلمين تنتهي بمكافأة المتميز وتوجيه إنذار لمن هو أقل والتخلص من المتقاعس والمستهتر.

* تقوية العلاقة بين المدرسة والمنزل والمجتمع وذلك بمساعدة أولياء الأمور والتعليم بواسطة الأقراص المدمجة التي تسهل كثيراً من العمليات والمعلومات.

* مشاركة الشركات ومجتمع رجال الأعمال من خلال إتاحة الفرص للتدريب في بيئة تشبه بيئة العمل وهذا يجعل للقطاع الخاص دوراً ومشاركة في إعداد رأس المال البشري.

* إن تقنية المعلومات وغيرها من العلوم التطبيقية هي القوة التي ستحدث ثورة أكبر في عالم الأعمال، وتنظيم الحكومات، والتجارة، والصناعة، والتعليم ولذلك فإن علينا أن ندرك أنه من أجل الانتقال إلى مجتمع التقنية الفائقة في القرن الحادي والعشرين لا بد لنا أن نبدأ في إعادة هيكلة مدارسنا لكي تنتقل من مدارس ذات تقنية منخفضة إلى مدارس ذات تقنية فائقة. وهذا بالطبع لا يتم إلا من خلال الوفاء بمتطلبات التعليم السالفة الذكر، والتي يعول عليها في أن تقود إلى خلق رأس مال بشري جديد وقوي في اللغات، قادر على التحدث عالمياً، وقوي في العلوم، والرياضيات، لأغراض البحث واجراء الدراسات وخلق المعرفة، واستيعاب المعلومات المستجدة، وتطبيقاتها بشكل مفيد، وهو ما يعني تحويل مجتمع المستقبل إلى مجتمع معرفة علمية قادر على التفاعل مع تشابكات التقنيات الفائقة في الألفية الثالثة التي نحن في بدايتها.

نعم إن التعليم التقليدي القائم حالياً أصبح من تركة الماضي لأنه يعتمد على التلقين، والحفظ، والنتيجة هي خلق طالب سلبي لا فرصة أمامه تذكر لتسيير أموره في مجتمع قائم على المعرفة. ذلك أن مجتمع المعرفة يتطلب أن يكون التعليم قائم على تفكير نقدي إبداعي يقود إلى التعلم، كما يتطلب العمل في جماعات لتطوير الامكانيات، بالإضافة إلى أنه يتطلب رؤية واسعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يعاني منها مجتمع اليوم، وهذا يعني أيضاً أن التعليم في يومنا هذا يجب أن يتغير وهذا التغير يجب أن يكون أبعد من مجرد ادخال جهاز حاسب بوصفه وسيلة تعليمية جديدة. إذ يجب إدخال أجهزة الحاسوب في البيئة التعليمية بحيث تتيح «بناء المعرفة.«

وبناء المعرفة يتم من خلال مشروعات يتولاها الطالب باستخدام شبكة الحاسوب كمصدر للمعلومات، ومن خلال تعلم الطلبة كيفية اختيار المعلومة الصحيحة ناهيك عن تعلم كيف يكونون قادرين على نقد المعلومة وتحقيقها وتصحيحها ليس هذا فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك الى تعلمهم على تطوير الاستراتيجيات وحل المشكلات ذلك أن تلك الأساليب هي التي تقود إلى مرحلة النضج التقني التي يتطلبها مجتمع المعرفة.

إن تطوير الموارد البشرية المتعلمة في الدول المتقدمة يعتمد على التنسيق الوثيق بين التعليم النظامي والتدريب في مواقع العمل فعلى الرغم من أن للتعليم أهدافاً عديدة إلا أن بعض الدول مثل اليابان، وماليزيا، وكوريا، والصين تركز على الأهداف الاقتصادية للتعليم ولا تهمل الأهداف الأخرى، وغير شاهد على ذلك أن الاقتصاد في تلك الدول قائم على المعلومات، ففي اليابان أضحى الهدف الأساسي لنظام التعليم هو إيجاد مواطنين مستنيرين ومنتجين، ولهذا السبب يسهم التعليم النظامي ومراكز التدريب في مواقع العمل في تطوير القدرات الفردية والجماعية، وهذا ما جعل عمال المصانع في اليابان يستغرقون وقتاً أقصر في تجميع السيارات وفي انتاج سيارات أفضل من حيث الجودة مقارنة مع غيرهم. لقد اعتمد تطوير الموارد البشرية في الدول التي تنشد التقدم والازدهار الاقتصادي على التنسيق الوثيق بين التعليم النظامي والتدريب في مواقع العمل. نعم إن التعليم في العديد من الدول أصبح يعتبر أولوية قصوى أو أنه في طريقه إلى أن يصير كذلك لأنه الادارة الرئيسية للبقاء في الصدارة أو الوصول اليها. وقد أشارت توصيات المنتدى

الاقتصادي العالمي الذي عقد مؤخراً في شرقي آسيا الى ان سياسة التعليم هي أهم سياسة اقتصادية في هذه المرحلة من تطور المنطقة.

نعم إن الحاجة تدعو إلى امتلاك قوى عمل جيدة التعليم حسنة التدريب وعالية المهارة لدعم مواقفنا تجاه الاقلمة والعولمة وهذا لا يمكن تحقيقه دون إعادة هيكلة التعليم واصلاحه بما يتناسب مع المتغيرات والمستجدات العالمية خصوصاً فيما يتعلق بعلوم العصر وتقنياته فالاقتصاد والصحة والصناعة وتقنية المعلومات وحماية البيئة والزراعة والتجارة والرقي الاجتماعي وغيرها من الفعاليات لا يمكن أن تتحقق وتتقدم بدون تعليم متميز ذلك أن جميع تلك الفعاليات هي نتاج للتعليم بشقيه العام والعالي. نعم إن الاقتصاد المزدهر ابن شرعي للتعليم المتميز ومن هذا المنطلق فإن زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله الى كل من الصين والهند وماليزيا وباكستان سوف تكون لها انعكاسات متعددة تعكسها تلك الاتفاقيات الثنائية التي وقعت مع كل من الصين والهند وماليزيا، وباكستان والتي تصب جميعها في مصلحة التعاون المشترك الذي يجب أن يكون للتعليم والتدريب وتوطين التقنية والبحث والتطوير نصيب وافر خصوصاً أن تلك البلدان دول تحولت بصورة مذهلة من دول نامية الى دول متقدمة استطاعت من خلال اصلاح التعليم وبرامجه ومخرجاته الحصول على الوصفة السحرية للتقدم والازدهار الاقتصادي.

نعم إن رحلة الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله شرقاً قد فتحت الباب على مصراعيه للاستفادة من خبرة هذه الدول وتجاربها الناجحة في مجال توطين التقنية والازدهار الاقتصادي وكذلك في مجال جعل التعليم في خدمة خطط التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولاشك أن الاستفادة والتعاون مع دول الشرق يأتي مكملاً لذلك التعاون القائم مع دول الغرب وهذا يجعل المملكة تحلق بجناحين لكل منهما مميزاته، إن مكانة المملكة الروحية والاقتصادية والجغرافية والاعتدال والمصداقية كلها تؤهلها للعب دور أكبر في العلاقات الدولية، وهذا يجعلنا نعلق الأمل بأن نجعل الدول المختلفة تتنافس لكي تحرز منصب السبق في تحقيق علاقات متميزة مع المملكة العربية السعودية، ولاشك أيضاً ان ذلك مقرون بخلق أجيال على قدر عال من العلم والمعرفة وهذا بالطبع لا يتأتى إلا من خلال اصلاح جذري للتعليم بشقيه العام والعالي والله المستعان.